

بارومتر الأعمال

العدد ٣٥
٢٠١٥



ECES

المركز المصري
للدراسات الاقتصادية
نعمل من أجل مستقبل مصر الاقتصادي

الأداء والتوقعات لقطاع الأعمال المصري

نعمل من أجل مستقبل مصر الاقتصادي

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة تهدف إلى تعزيز صنع السياسات العامة والخاصة من خلال الدراسة العلمية المتخصصة والنقاش البناء التزاماً بأهداف التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والاندماج العالمي والمشاركة والتعددية والشفافية.

عن بارومتر الأعمال

في محاولة لتوفير معلومات عن الحالة الراهنة للنشاط الاقتصادي في مصر، قام المركز المصري للدراسات الاقتصادية بنشر أول عدد من تقرير بارومتر الصناعة عام ١٩٩٨. وتناولت هذه الدورية نتائج المسح نصف السنوي لعينة تضمنت ١٦٥ شركة مختارة من قطاع الصناعة. ولتعميق محتوى التقرير، تم توسيع قاعدة المسح في عدد يوليو ٢٠٠٠ لتشمل ٣٥ شركة من قطاع التشييد والبناء. ومن ثم تحول بارومتر الصناعة إلى بارومتر الأعمال. بعدها تم توسيع قاعدة المسح في يوليو ٢٠٠٢ لتشمل ١٠ شركات من قطاع السياحة. وفي يوليو ٢٠٠٦، تم توسيع المسح مرة أخرى ليصل عدد شركات العينة إلى ٣٢٠ شركة (بدلاً من ٢١٠). وفي يوليو ٢٠٠٧، تمت إضافة ١٥٤ شركة ليصبح إجمالي عدد شركات العينة الجديدة ٤٧٤ شركة. وابتداءً من يوليو ٢٠١١، يعتمد بارومتر الأعمال على مسح بالعينة تم تعديله وفقاً لحجم الشركات ويضم ٢١٨ شركة كبيرة، و٥٧ شركة متوسطة، و١٩٩ شركة صغيرة. ويتحدد حجم الشركات بعدد الموظفين طبقاً لتصنيف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حيث يبلغ عدد الموظفين في الشركات الصغيرة ٥-٤٩؛ وفي الشركات المتوسطة ٥٠-٩٩ بينما يزيد عن ١٠٠ في حالة الشركات الكبيرة. وبدءاً من يناير ٢٠١٣، يتضمن بارومتر الأعمال مؤشراً يلخص نتائج الاستبيان ومتابعة التغيرات التي تطرأ على بيئة الأعمال بمرور الوقت، حيث يتم حساب المؤشر للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء مرة بغرض تقييم الأداء ومرة أخرى للتوقعات. وبدءاً من العدد رقم ٣٤، يقدم بارومتر الأعمال النتائج الخاصة بعينة الشركات على أساس ربع سنوي.

ويغطي هذا العدد من بارومتر الأعمال نتائج مسح يقوم على عينة مصنفة قطاعياً وممثلة تتكون من ٤٧٤ شركة من شركات القطاع العام والخاص. ويتضمن المسح تقييم هذه الشركات للنمو الاقتصادي ونتائج أعمالها خلال الربع الثاني من السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ من حيث الإنتاج، والمبيعات، ومستوى استغلال الطاقة، والمخزون، والأسعار، وتكلفة الأجور، والعمالة، والاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، يلخص العدد توقعات هذه الشركات للأداء الاقتصادي بشكل عام ولأنشطتها بشكل خاص خلال الربع الثالث من السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤.

من أعضاء مجلس إدارة المركز

عمر مهنا، رئيس مجلس إدارة مجموعة السويس للأسمنت (رئيس مجلس الإدارة)
محمد تيمور، رئيس مجلس إدارة شركة "فاروس" القابضة للاستثمارات المالية (نائب رئيس مجلس الإدارة)
طارق زكريا توفيق، العضو المنتدب، مجموعة شركات القاهرة للدواجن (الأمين العام)
علاء هاشم، عضو مجلس الإدارة، موكيت ماك، ومستشار تحول الشركات - (أمين الصندوق)

فريق العمل بالمركز

شريف الديوانى، المدير التنفيذي
أمنية حلمي، مدير البحوث
ماجدة عوض الله، نائب المدير للشؤون المالية والإدارية
طارق الغمراوي، اقتصادي
نادين عبد الرؤوف، باحثة اقتصادية
بسنت يوسف، باحثة اقتصادية
ياسر سليم، مدير التحرير
فاطمة علي، مترجمة/محررة

تصميم وطباعة

أليكس ديزاينز جرافيكس سنتر

للحصول على مزيد من المعلومات يرجى المراسلة على العنوان التالي:

المركز المصري للدراسات الاقتصادية
أبراج نايل سيتي، البرج الشمالي، الدور الثامن، كورنيش النيل، رملة بولاق
القاهرة ١١٢٢١، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٤٤ - ٢٤٦١ ٩٠٣٧ (٢٠٢) فاكس: ٢٤٦١ ٩٠٤٥ (٢٠٢)
بريد إلكتروني: eces@eces.org.eg الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.eces.org.eg



بارومتر الأعمال

العدد ٣٥ - ٢٠١٥

أعضاء مساهمون:
البنك التجاري الدولي

المحتويات

تمهيد

١ نظرة عامة
٢ أهم النتائج
٢ مؤشر بارومتر الأعمال
٣ الأداء السابق للشركات
٣ استراتيجيات الأعمال مستقبلا
٤ معوقات الأعمال
٥ توقعات السياسات
٥ المنافسة
٥ توافر الموردين المحليين
٥ احتياجات الشركات من الخدمات المالية
٦ أنظمة الدفع الإلكتروني
٧ الملحق

جداول الملحق

تمهيد

تشهد مصر استعدادات حثيثة لعقد مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري تحت شعار "مصر المستقبل"، وذلك في ١٣-١٥ مارس القادم في مدينة شرم الشيخ، يلي ذلك إجراء الانتخابات البرلمانية على مرحلتين حتى نهاية شهر إبريل. وعلى هذه الخلفية، يأتي هذا العدد من بارومتر الأعمال عن الربع الأول من عام ٢٠١٥ ليرصد استمرار التوقعات المتفائلة من جانب منشآت الأعمال، الأمر الذي ربما يعكس نجاح الاستعدادات لهذا المؤتمر المهم والتنفيذ الوشيك لآخر مرحلة في خارطة الطريق السياسية.

وبينما جاءت توقعات الشركات حذرة حيال التعافي الاقتصادي خلال الربع الأول من عام ٢٠١٥، إلا أنها أدلت بخطط أعمال طموحة للجزء المتبقي من العام، حيث أفادت باستراتيجية أعمال واثقة تهدف إلى التوسع في الإنتاج والاستثمار، ونمو المبيعات بشكل ملموس على المستوى المحلي وفي الأسواق التصديرية فضلا عن زيادة مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية وخفض المخزون السلعي لديها. كما أنه من المتوقع أن تؤدي التصحيحات الأخيرة في نظام سعر الصرف التي أجراها البنك المركزي المصري مع تبني أجندة إصلاح تشريعي قوية إلى تعزيز التعافي في الاستثمارات والصادرات والسياحة.

ورغم المخاطر الأمنية القائمة، إلا أن الشركات تبدو عازمة على تحقيق تعافي اقتصادي ملموس خلال عام ٢٠١٥. وفي حين أعرب مجتمع الأعمال عن تفاؤله حيال الاقتصاد المصري، إلا أنه سلط الضوء لأول مرة على ضرورة إصلاح الجهاز الإداري للدولة بما ييسر على الشركات. وفي هذا الصدد، نرى أن الحكومة استجابت بصورة إيجابية وبدأت بالفعل في تصميم استراتيجية لإصلاح الجهاز الإداري بما يعمل على تعزيز الشفافية والمساءلة.

وديسمبر حيث شهد التضخم العام السنوي تباطؤًا إلى ٩,١% و ١٠,١% على التوالي. ويُعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى احتواء تأثير التضخم المستورد في ظل هبوط الأسعار العالمية للنفط والغذاء. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التباطؤ في الأسعار قد دفع البنك المركزي إلى خفض أسعار الفائدة الأساسية في يناير ٢٠١٥ بمقدار ٥٠ نقطة أساس في محاولة لتحفيز الاستثمارات وتعزيز النمو.

وعلى الجانب الخارجي، سجل ميزان المدفوعات فائضًا قدره ٤,٠ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ مقابل ٣,٧ مليار في الربع الأول للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣. وسجل الحساب الجاري عجزًا قدره ٤,١ مليار دولار مقابل فائض قدره ٦,٠ مليار دولار خلال الربع المقابل من العام السابق، مدفوعًا في ذلك بزيادة الواردات السلعية وانخفاض التحويلات الرسمية، ولكن خفف من حدة هذا الأمر تحسن ميزان الخدمات (من ٢,٢ مليار دولار إلى ١,١ مليار دولار). ويرجع التحسن بصفة رئيسية إلى ارتفاع إيرادات السياحة من ٩,٠ مليار دولار إلى ١,٢ مليار دولار. وعلى الجانب الآخر، سجل الحساب الرأسمالي والمالي صافي تدفقات وافدة أقل يعادل ٨,٠ مليار دولار فقط مقابل ٦,٤ مليار دولار في الربع المقابل من العام السابق.

وهبط صافي الاحتياطيات الدولية من ٩,١٦ مليار دولار في أكتوبر ٢٠١٤ (٤,٣ أشهر من الواردات) إلى ٨,١٥ مليار دولار في نوفمبر ٢٠١٤ (٢,٣ أشهر من الواردات)، ويرجع السبب في ذلك إلى رد الجزء المتبقي من الوديعة القطرية بقيمة ٥,٢ مليار دولار.

مؤشر بارومتر الأعمال لكافة شركات العينة

التقييم

(يوليو - سبتمبر ٢٠١٤)

٥١,٠

(أكتوبر - ديسمبر ٢٠١٤)

٤٨,٨

التوقعات

(أكتوبر - ديسمبر ٢٠١٤)

٥٢,٠

(يناير - مارس ٢٠١٥)

٥٤,٩

نظرة عامة

يستعرض هذا العدد من بارومتر الأعمال نتائج استبيان يشمل عينة طبقية تتكون من ٤٧٤ شركة حول تقييم هذه الشركات لأداء الاقتصاد المصري وكذلك الأعمال الخاصة بها خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ (أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٤) وتوقعاتها للربع الثالث من ذات العام (يناير-مارس ٢٠١٥)، على التوالي. وتأتي نتائج هذا الاستبيان في ظل ترقب مجتمع الأعمال لمؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري والانتخابات البرلمانية والمتوقع إجراؤهما خلال مارس ٢٠١٥.

وتقدر وزارة المالية النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ بمقدار يتراوح بين ٥,٥% و ٦,٥%، مقابل ٤,١% خلال الربع المناظر من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤. وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع تقديرات النمو لا يرجع فقط إلى انخفاض تأثير الأساس ولكن أيضا إلى تحسن الاستقرار الذي أدى إلى تعافي الطلب المحلي. في حين رفع البنك الدولي تقديراته لمعدل النمو المتوقع خلال عام ٢٠١٥ من ١,٣% إلى ٣,٥%.

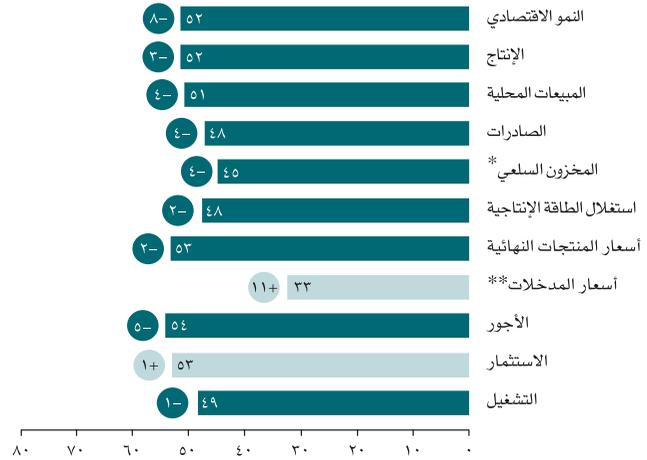
وعلى جانب المالية العامة، ارتفع العجز في الموازنة العامة إلى ٦,٤% خلال الفترة يوليو-نوفمبر ٢٠١٤ مقابل ٣,٣% في الفترة المقابلة من عام ٢٠١٣. ويمكن إرجاع هذه الزيادة إلى تكلفة خدمة رصيد الدين الآخذة في الارتفاع السريع بالإضافة إلى تباطؤ تدفقات المساعدات الوافدة من بلدان الخليج مقارنة بالفترة المقابلة من العام المنصرم. وفي ظل شروع الحكومة في اعتماد سياسات جديدة تهدف إلى زيادة إيراداتها، ومع تعافي الاقتصاد ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة ٣,٤% خلال الفترة يوليو-نوفمبر ٢٠١٤، وذلك بصفة رئيسية بفعل الزيادة في الحصيلة الضريبية بمقدار ١٠ مليار جنيه من الضرائب على الدخل والمكاسب الرأسمالية والأرباح. غير أن هذا الارتفاع قابله انخفاض حاد في بند المنح. ومن المتوقع زيادة الإيرادات الضريبية بصورة أكبر بنهاية العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ في ظل التعديلات الأخيرة على قانون الضريبة العقارية والاتجاه نحو تطبيق ضريبة القيمة المضافة.

وعلى الجانب الآخر، استمرت حدة الآثار التضخمية الناجمة عن زيادة أسعار المواد البترولية في يوليو ٢٠١٤ في التصاعد مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم إلى ٨,١١% في شهر أكتوبر ٢٠١٤. غير أن هذا الاتجاه تراجع في شهري نوفمبر

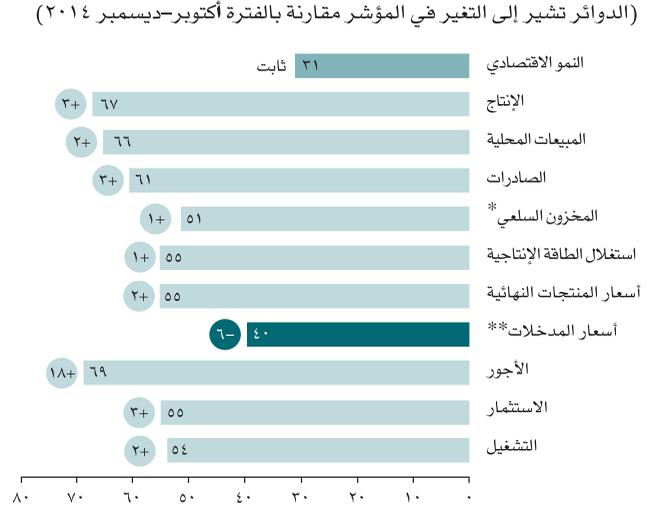
أهم النتائج

- أعربت الشركات عن تفاؤلها بشأن نشاطها خلال عام ٢٠١٥، وذلك على الرغم من تباطؤه خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٤. ويظهر هذا التفاؤل في صورة زيادة مؤشر توقعات بارومتر الأعمال للفترة يناير-مارس ٢٠١٤ بمقدار ٣ نقاط مسجلا قيمة قدرها ٥٤,٩.
- تميل الشركات الكبيرة إلى التأثر بدرجة أكبر من جراء التباطؤ العالمي نظرا لارتفاع نصيبها من الإنتاج الموجه للتصدير.
- قطاع الاتصالات هو القطاع الوحيد الذي أفاد بتعافي أدائه خلال الفترة أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٤.
- جاء أكبر تراجع في الأداء الكلي في قطاعي السياحة والمنسوجات حيث تراجع مؤشر الأداء السابق الخاص بهما بمقدار ٩ و٧ نقاط، على التوالي.
- توقعات الشركات لنمو الاقتصاد لم تتغير مقارنة بالاستبيان السابق، وما زالت هذه التوقعات منخفضة.
- على الرغم من التوقعات المتحفظة بشأن النمو الاقتصادي، أدلت الشركات بخطط واثقة تهدف إلى التوسع في الإنتاج والاستثمار، فضلا عن توقعاتها بتحقيق نمو جيد في المبيعات على المستويين المحلي وفي الأسواق التصديرية، ورفع مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية وانخفاض المخزون السلمي.
- تتسم خطط أعمال الشركات بالطموح رغم توقعاتها بارتفاع الأسعار والأجور، الأمر الذي يشير إلى توقعات إيجابية بشأن النمو الاقتصادي خلال الفترة الباقية من عام ٢٠١٥.
- جاءت توقعات القطاعات متقاربة نسبيا وإن كانت أعلى بصورة طفيفة بين شركات المنسوجات، وأيضا بين شركات التشييد والبناء خلافا لتوقعاتها السابقة.
- في قطاع الصناعة التحويلية، أدلت شركات الأغذية والأسمدة بتوقعات أعلى بمقدار ٤ و٥ نقاط، على التوالي.
- أفادت غالبية الشركات بأن الفساد كان أشد معوقات الأعمال بالنسبة لها خلال أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٤.

الأداء السابق للشركات عن الفترة أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٤ (الدوائر تشير إلى التغير في المؤشر مقارنة بالفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٤)



توقعات الشركات للفترة يناير-مارس ٢٠١٥ (الدوائر تشير إلى التغير في المؤشر مقارنة بالفترة أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٤)



المصدر: حسابات الباحثين استنادا إلى نتائج الاستبيان.
 * تم عكس مؤشر المخزون السلمي لبيان التأثير السلبي الناتج عن ارتفاع المخزون السلمي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون والعكس بالعكس.
 ** تم عكس مؤشر أسعار المدخلات لبيان التأثير السلبي لزيادة تلك الأسعار على المؤشر العام. ومن ثم، يشير انخفاض قيمة المؤشر إلى ارتفاع أسعار المدخلات.

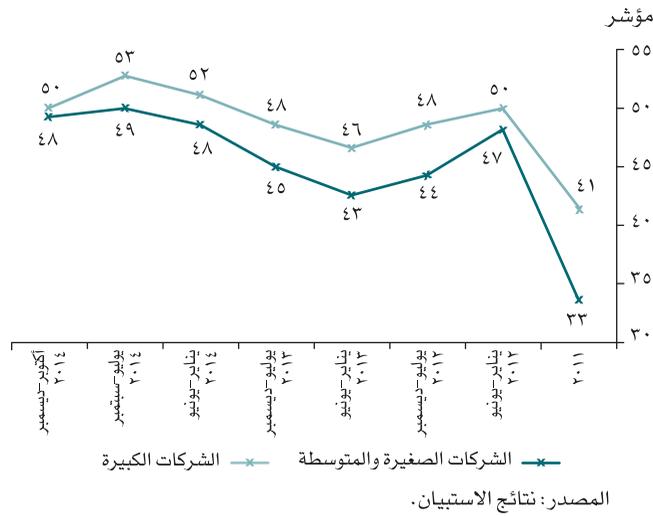
لعقد مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري وإجراء الانتخابات البرلمانية في مارس ٢٠١٥، جاءت توقعات الشركات متفائلة بشأن نشاطها للربع القادم (يناير-مارس ٢٠١٥) كما يتضح من التعافي بمقدار ٣ نقاط في مؤشر توقعات بارومتر الأعمال.

مؤشر بارومتر الأعمال

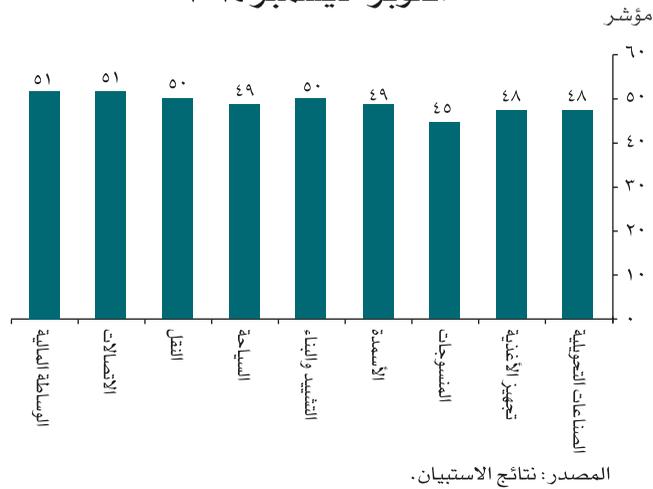
طبقا لمؤشر بارومتر الأعمال، شهد الأداء الكلي للشركات نموا ثابتا، وإن اتسم بالتباطؤ، خلال العام السابق. غير أن الربع الأخير من عام ٢٠١٤ (أكتوبر-ديسمبر) شهد أول انكماش في الأداء الكلي للشركات منذ ديسمبر ٢٠١٣. فقد أثار التباطؤ في وتيرة تعافي الاقتصاد العالمي على أداء الشركات، وخاصة الشركات المصدرة نظرا لضعف الطلب الخارجي. كما أن قوة سعر الصرف الرسمي ربما أثرت سلبا على تنافسية الصادرات المصرية وأضررت بالمبيعات الدولية للشركات. ومن ناحية أخرى، وفي ظل الإعدادات

وعلى صعيد القطاعات، فإن قطاع الاتصالات هو الوحيد الذي أفاد بتعافي الأداء خلال الفترة أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٤، في حين جاء التراجع الأكثر حدة في قطاعي السياحة والمنسوجات، حيث تراجع مؤشر الأداء في هذين القطاعين بمقدار ٩ و٧ نقاط، على التوالي. وشهدت الشركات المصدرة في قطاع المنسوجات تراجعاً كبيراً في الصادرات، الأمر الذي ربما أسهم في تراجع الأداء الكلي للقطاع. وأفاد قطاع التشييد والبناء بأكثر الآراء إيجابية بشأن النمو الاقتصادي، وذلك على خلاف الربع السابق.

الشكل ٢: الاتجاه العام في الأداء السابق للشركات (الشركات الكبيرة مقابل الشركات الصغيرة والمتوسطة)



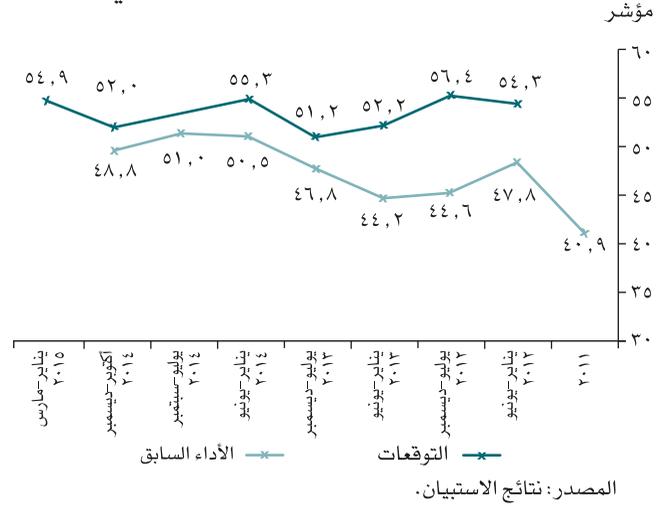
الشكل ٣: الأداء السابق للقطاعات خلال الفترة أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٤



استراتيجية الأعمال مستقبلاً

جاءت توقعات الشركات للفترة يناير-مارس ٢٠١٥ أفضل بوجه عام من الفترة السابقة، وإن كانت أقل مقارنة بالأداء خلال الفترة أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٤. غير أن توقعات الشركات

الشكل ١: مؤشر بارومتر الأعمال الكلي



الأداء السابق للشركات

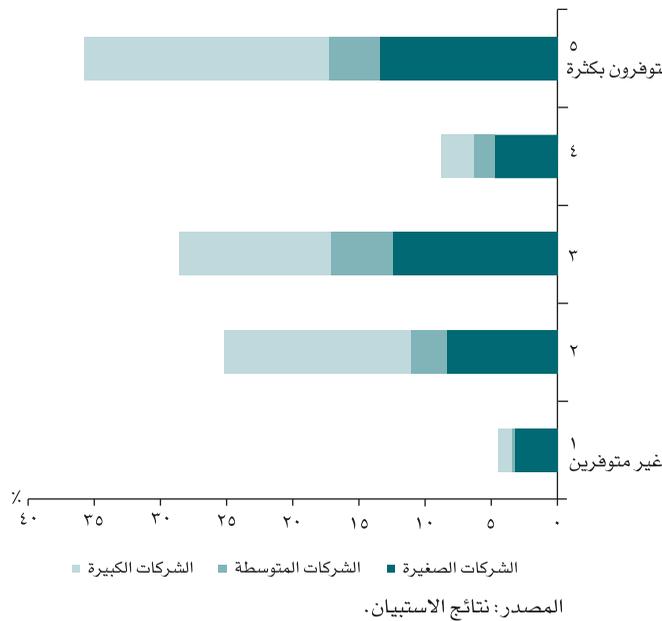
على الرغم من أن تقييم الشركات للنمو الاقتصادي مازال إيجابياً (كما يتضح من قيمة المؤشر البالغة ٥٢)، إلا أنه تراجع خلال أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٤ بمقدار ٨ نقاط. ويتسق ذلك مع مستويات إنتاج الشركات والتي تراجعت كذلك مع تدهور مبيعاتها بفعل الانخفاض الكبير في الصادرات والطلب المحلي. واستمرت أسعار المدخلات في التباطؤ مدفوعة في ذلك بصورة كبيرة بالهبوط الحاد في أسعار النفط الدولية، نظراً لارتفاع محتوى الواردات في إنتاج الشركات. وربما ساعد ذلك الشركات على خفض أسعار منتجاتها النهائية في محاولة لتنشيط الطلب. بالإضافة إلى ذلك، جاء أداء الشركات أدنى من مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية لديها مما أدى إلى تراكم المخزون السليفي بصورة أكبر. كما انعكس تباطؤ نشاط الأعمال الكلي على تراجع فاتورة الأجور خلال الربع المعني. وظلت مستويات الاستثمار والتشغيل ثابتة إلى حد ما، مما يعكس الانكماش في الأداء الكلي للشركات.

وبينما أفادت غالبية الشركات بتباطؤ نشاط الأعمال خلال الفترة أكتوبر-ديسمبر، ظهر التراجع بصورة أكثر حدة في الشركات الكبيرة عنه في الشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لتأثر الشركات الكبيرة بصورة أكبر بالمستجدات الدولية نظراً لارتفاع نصيبها من الإنتاج الموجه للتصدير. ومن ناحية أخرى، لم يشهد الأداء الكلي أي اختلاف ملموس بين شركات القطاعين العام والخاص باستثناء فاتورة الأجور التي تراجعت بمقدار ٢٤ نقطة في حالة الشركات العامة مقابل ٤ نقاط فقط في الشركات الخاصة.

توافر الموردين المحليين

في حين أن غالبية الشركات لا تزال تشير إلى توافر الموردين المحليين في سلاسل التوريد الخاصة بها، فإن نسبة هذه الشركات تراجعت إلى ٣٦٪ مقابل ٤٣٪ خلال الربع السابق. كما جاء تقييم ٨٠٪ من الشركات لمستوى جودة الموردين المحليين "جيدا"، بترتيب ٢ أو ٣.

الشكل ٩: توافر الموردين المحليين



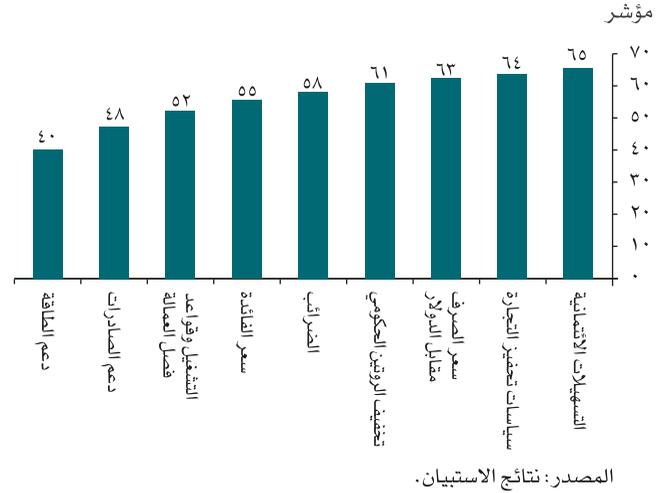
احتياجات الشركات من الخدمات المالية

لا تزال إدارة الرواتب هي الخدمة المالية الأكثر طلبا من قطاع الأعمال في مصر، وخاصة شركات الخدمات. وتتضمن الخدمات المالية التي يقل الطلب عليها التأجير وإدارة النقد عبر الإنترنت. وكما يتضح من الشكل التالي، فإن الخدمات المالية في حاجة إلى مزيد من التطور لتحفيز الطلب من قبل الشركات الصغيرة.

توقعات السياسات

تتوقع غالبية الشركات اعتماد سياسات أكثر تساهلا في منح الائتمان ومزيدا من سياسات تحفيز التجارة. كما أفادت بتوقعات لمزيد من التراجع في سعر صرف الجنيه مقابل الدولار.

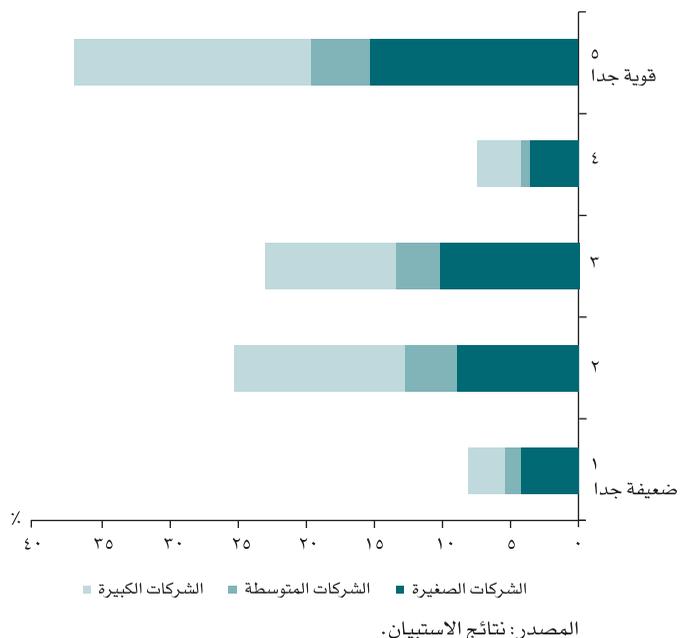
الشكل ٧: توقعات السياسات خلال الربع القادم



المنافسة

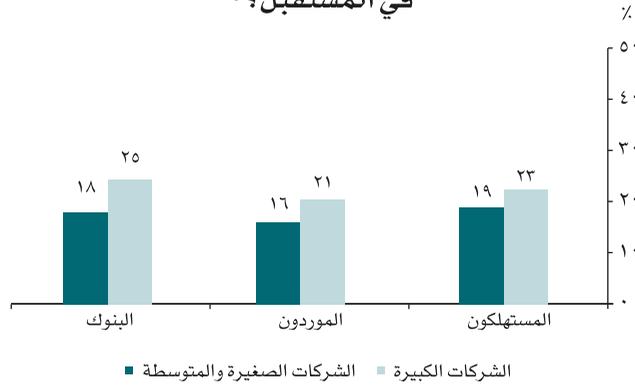
أفاد نحو ٣٦٪ من الشركات بأن المنافسة في قطاعاتها قوية جدا، مقابل ٥٣٪ في الفترة السابقة. ويعزى الانخفاض بصورة رئيسية إلى قطاع الصيرفة والخدمات المالية، الأمر الذي قد يرجع إلى انسحاب سيتي بنك من السوق.

الشكل ٨: درجة المنافسة



وتشير النتائج إلى ارتفاع نسبة الشركات التي ترغب في استخدام أنظمة الدفع الإلكتروني بمقدار ١,٥ إلى ٢ ضعف خلال الربع السابق، مما يشير إلى ارتفاع مستوى الوعي المالي، وخاصة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة.

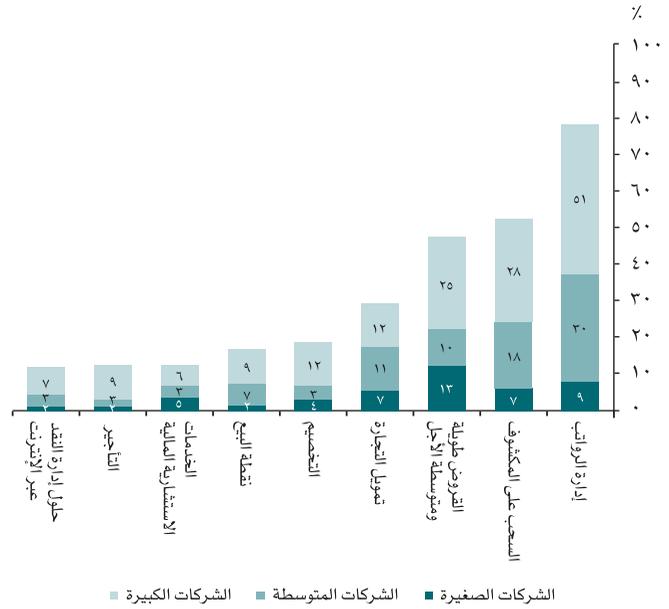
الشكل ١٢: في حالة عدم استخدام شركتكم لأنظمة الدفع الإلكتروني، هل ترغب في استخدام تلك الأنظمة في المستقبل؟*



المصدر: نتائج الاستبيان.

* تشير الأرقام إلى نسبة الشركات التي جاءت ردودها بالإيجاب.

الشكل ١٠: ما هي أولويات احتياجات الشركات من الخدمات المالية؟

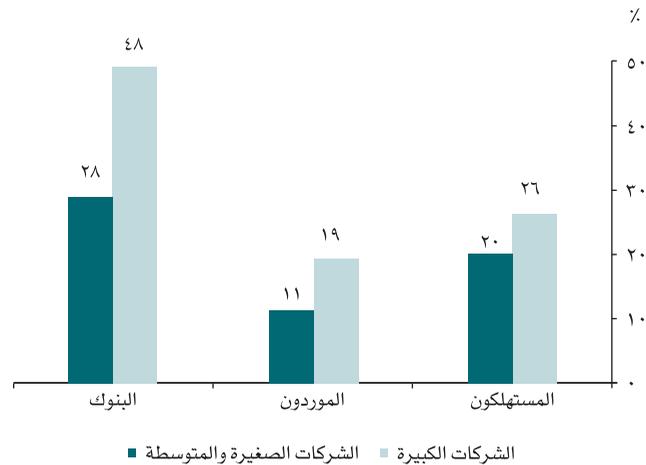


المصدر: نتائج الاستبيان.

أنظمة الدفع الإلكتروني

تتعلق المدفوعات الإلكترونية الأكثر شيوعاً بمعاملات الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة على حد سواء مع البنوك. وقد ارتفعت نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم أنظمة الدفع الإلكتروني مع العملاء من ٧٪ في الاستبيان السابق إلى ٢٠٪ في هذا الاستبيان.

الشكل ١١: هل تستخدم شركتكم أنظمة الدفع الإلكتروني في معاملاتها مع المستهلكين والموردين والبنوك؟*



المصدر: نتائج الاستبيان.

* تشير الأرقام إلى نسبة الشركات التي جاءت ردودها بالإيجاب.

الملحق

بعد شرح المنهجية المتبعة فيما يلي، يتضمن هذا الملحق الجداول التي تعرض نتائج الاستبيان في صورة أرقام.

منهجية المؤشر

يهدف المؤشر إلى حساب رقم واحد لإجابات الشركات بشأن كل متغير. وفيما يلي المعادلة المستخدمة في حساب المؤشر:

$$X = \frac{I+S}{100+S} \times 100$$

حيث تمثل I نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير، و S نسبة الشركات التي أفادت بثباته.

ويساوي المؤشر ١٠٠ نقطة بحد أقصى عند إفادة كافة الشركات بزيادة المتغير، و صفراً بحد أدنى إذا أفادت كافة الشركات بانخفاضه، مع قيمة متوسطة تبلغ ٥٠ نقطة عند إفادة كافة الشركات بثبات المتغير. ويتراوح المؤشر بين صفر و ١٠٠ نقطة، ويزيد بصورة تناسبية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بزيادة المتغير وبصورة عكسية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بانخفاضه. أما التغير في الآراء التي تفيد بثبات قيمة المتغير فيتم إدراجه في كل من البسط والمقام معا لتحديد تأثير هذا التغير. ومن ثم، فإن ارتفاع المؤشر يعكس بيئة أعمال أفضل والعكس بالعكس. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤشر معكوس بالنسبة للمخزون السلعي وأسعار المدخلات، حيث تعكس الزيادات في هذين المتغيرين مناخ أعمال غير موات للشركات.

ويمثل مؤشر بارومتر الأعمال (الشكل ١) متوسطا بسيطا للمؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان، ويتم حسابه مرة للشركات الكبيرة ومرة أخرى للشركات الصغيرة والمتوسطة لتقييم الأداء وتحديد التوقعات.

الجدول ١٠: الأداء السابق للمطاحات (التغير في المؤشر نسبة إلى الفترة السابقة)

المؤشر الكلي	التشغيل	الاستثمارات	الأجور	أسعار المدخلات	أسعار المنتجات النهائية	استغلال الطاقة الإنتاجية	المخزون	المصادر	المبيعات المحلية	الإنتاج الاقتصادي	النمو الاقتصادي	القطاع
٢-	١-	٢+	٧-	٦+	١-	٢-	٤-	٢-	٢-	٢-	٤-	الصناعات التحويلية ومنها ^١
١-	٦+	١+	٥-	٩-	٢+	٥-	١٠-	٧+	٧+	٤+	١١-	تجهيز الأغذية
٧-	٢-	١+	١٠-	٨+	٢-	١١-	٧-	٢٤-	١٢-	١٤-	٧-	المنسوجات
١-	٢-	-	١٠-	١٢+	١-	-	١+	٢+	٦-	٧-	٤-	الأسمدة
-	٢-	-	٥-	١٨+	١-	٢-	٧-	٧-	٤-	٤-	١٢-	الخدمات ومنها:
٢-	٢-	-	١٠-	١٥+	١+	٢-	٥-	٥-	٨-	٦-	١٢+	التشييد والبناء
٩-	٤-	٢-	٤-	٢٣+	٩-	١٢-	١٦-	١٦-	٢٤-	٢٤-	٢٢-	السياحة
١-	٢-	-	٤-	٢٤+	٢-	١-	٧-	٢-	٢-	١-	١٣-	النقل
١+	٢-	٢+	٤-	-	١+	٧+	٦+	١+	١+	-	٥-	الاتصالات
-	٢-	١+	٣-	٦+	٤+	١-	-	٥+	٢+	٢+	٨-	الوساطة المالية

المصدر: نتائج الاستبيان.

^١تشكل تجهيز الأغذية والمنسوجات والأسمدة ٤٠٪ من قطاع المنسوجات التحويلية التي شملتها الدراسة.

الجدول ٢٠: الأداء المتوقع للمطاحات (التغير في المؤشر نسبة إلى الفترة السابقة)

المؤشر الكلي	التشغيل	الاستثمارات	الأجور	أسعار المدخلات	أسعار المنتجات النهائية	استغلال الطاقة الإنتاجية	المخزون	المصادر	المبيعات المحلية	الإنتاج الاقتصادي	النمو الاقتصادي	القطاع
٢+	٢+	٤+	٢١+	٧-	٢+	٤+	١+	٤+	٢+	٢+	٢-	الصناعات التحويلية ومنها ^١
٤+	٤+	٤+	٢٠+	٧-	٧+	٢+	٧+	٩+	-	٤+	٦-	تجهيز الأغذية
١+	١+	٢+	١٥+	١+	-	١-	٧-	١٣+	٢-	٢-	٢-	المنسوجات
٥+	٦+	١+	١٧+	٢-	١-	٩+	٤+	-	١١+	١٢+	١-	الأسمدة
٢+	١+	٢+	١٥+	٥-	٢+	١-	-	-	٢+	٢+	٢+	الخدمات ومنها:
٦+	٧+	٥+	١٤+	٥-	٦+	٥+	١٤+	١٤+	١٤+	١٤+	١+	التشييد والبناء
-	-	٢+	١٢+	٨-	٢-	٤-	١٢-	١٢-	-	٦-	١٦+	السياحة
١+	-	٤+	١٨+	٨-	٢+	١+	٤+	٤+	١-	٢+	٩-	النقل
٤+	٢+	٦+	١٧+	٩-	٥+	٥+	١٣+	١٣+	٢+	٤+	٥-	الاتصالات
-	٢-	٢-	١٣+	٦-	١+	٧-	٢+	٢+	٢-	٢-	١٠+	الوساطة المالية

المصدر: نتائج الاستبيان.

^١تشكل تجهيز الأغذية والمنسوجات والأسمدة ٤٠٪ من قطاع المنسوجات التحويلية التي شملتها الدراسة.

فارقة = لا ينطبق + - - ثابت

جدول ٢٣: نتائج الاستبيان؛ ملخص الأداء السابق لكافة الشركات (يناير-يونيو ٢٠١٣ إلى أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٤)

المؤشر	أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٤		يوليو-سبتمبر ٢٠١٤		يناير-يونيو ٢٠١٤		يوليو-ديسمبر ٢٠١٣		يناير-يونيو ٢٠١٣											
	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل										
النمو الاقتصادي	٥٢	٢٧	٤١	٣٢	٦٠	١٥	٤٤	٤٢	٥٢,٩	٢٨	٣٦	٢٦	٤٣,٤	٤١	٣٦	٣٣	٣٢,٦	٤٦	٢٤	٩
نشاط الأعمال	٥٢	٢٨	٢٩	٣٣	٥٥	١٩	٤٨	٣٣	٥٣,٧	٢٩	٢٤	٢٨	٤٦,٧	٣٦	٢٨	٢٦	٣٨,٧	٤٧	٣٧	١٦
الإنتاج	٥١	٢٩	٣٢	٣٢	٥٥	١٨	٥٠	٣٢	٥٣,٠	٢٩	٢٤	٣٧	٤٦,٤	٣٦	٢٨	٣٦	٣٨,٤	٤٦	٣٨	١٥
المبيعات المحلية	٤٨	٣٤	٤١	٢٦	٥٢	١٧	٦٠	٢٣	٤٧,٩	٣٣	٢٧	٤٠	٤٩,٠	٣٥	٥٥	٢١	٤٨,٦	٢٩	٤٦	٢٥
الصادرات	٤٥	١٠	٦٤	٢٦	٤٩	١٣	٧٠	١٧	٤٩,١	١٤	٦٩	١٨	٤٩,٧	١٤	٧١	١٤	٥٠,٣	١٥	٧١	١٤
المخزون	٤٨	٢٠	٦٥	١٤	٥٠	١٢	٧٥	١٣	٤٧,٣	٢١	٦٧	١٢	٤٤,٠	٣٧	٦٦	٧	٤٤,٠	٣٧	٦٦	٧
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية																				
الأسعار																				
أسعار المنتجات النهائية	٥٣	٦	٧٤	١٩	٥٥	٥	٧٤	٢٢	٥٧,٨	٤	٦٦	٣٠	٥٢,٣	١٠	٧٢	١٨	٥٦,٢	٩	٦٣	٢٩
أسعار المدخلات الوسيطة	٣٣	٤	٤٣	٥٢	٢٢	٢	٢٦	٧٢	١٧,٥	١	٢٠	٧٩	٢٤,٦	٢	٢٠	٦٩	٢٠,٠	٢٥	٧٥	٧٥
مستوى الأجور	٥٤	١	٨٥	١٤	٥٩	-	٦٨	٢١	٧٠,٧	١	٤٠	٥٩	٥٨,٠	٣	٦٧	٣٠	٦٤,٩	٣	٥١	٤٧
المدخلات الأساسية																				
الاستثمار	٥٣	٢	٨٤	١٤	٥٢	١	٩٠	٩	٥٥,٠	١	٨٠	١٩	٥٣,٨	٢	٨٢	١٦	٥٢,١	١٢	٦٧	٢٠
التشغيل	٤٩	١٣	٧٩	٨	٥٠	٩	٨٣	٨	٥٠,٠	١٤	٧٢	١٤	٤٦,١	١٨	٧٦	٦	٤٦,٦	١٧	٧٨	٥

جدول ٤: نتائج الاستبيان؛ ملخص التوقعات لكافة شركات العينة (يوليو-ديسمبر ٢٠١٣ إلى يناير-مارس ٢٠١٥)

المؤشر	يناير-مارس ٢٠١٥		أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٤		يوليو-ديسمبر ٢٠١٤		يناير-يونيو ٢٠١٤		يوليو-ديسمبر ٢٠١٣		يناير-يونيو ٢٠١٣									
	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل								
النمو الاقتصادي	٣١	٥٩	٣٢	٩	٣١	٥٨	٣٧	٥	٧٢,٠	٩	٢٥	٦٥	٦٥,٥	٨	٤٢	٥١	٤٣,٠	٣٦	٤٩	١٥
نشاط الأعمال	٦٧	٨	٣٧	٥٥	٦٤	٦	٤٧	٤٧	٦٩,٦	٥	٣٨	٥٨	٥٩,٣	٤	٦٢	٣٤	٥٣,٩	١١	٦٥	٢٤
الإنتاج	٦٦	٧	٤٠	٥٢	٦٤	٦	٤٨	٤٦	٦٩,٣	٥	٣٧	٥٨	٥٩,٠	٤	٦٤	٣٣	٥٣,٩	١١	٦٥	٢٤
المبيعات المحلية	٦١	٦	٥٤	٤٠	٥٨	٣	٦٥	٢١	٦٢,١	٥	٥٣	٤٢	٥٦,٦	٢	٧٢	٣٦	٥٣,٨	٧	٧٣	٢٠
الصادرات	٥١	١٧	٧١	١٣	٥١	١٣	٧٦	١١	٥١,١	١٣	٧٨	٩	٤٨,٤	٥	٨٤	١١	٤٩,٧	٨	٨٣	٩
المخزون	٥٥	٤	٧٤	٢٢	٥٤	٣	٧٨	١٨	٥٧,٠	٣	٧٢	٢٦	٥٣,٠	٣	٨٣	١٤	٥١,٩	٦	٨٣	١٢
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية																				
الأسعار																				
أسعار المنتجات النهائية	٥٥	٢	٧٧	٢١	٥٣	٢	٨٥	١٣	٥٦,٣	٢	٧٤	٢٤	٥٣,٥	١	٨٥	١٤	٥٣,٨	١	٨٢	١٦
أسعار المدخلات الوسيطة	٤٠	٣	٦١	٣٦	٤٦	١	٨٢	١٧	٣٤,٤	١	٥١	٤٨	٣٩,٥	٢	٦٢	٣٥	٤١,١	١	٦٨	٣١
مستوى الأجور	٦٩	١	٤٤	٥٥	٥١	١	٩٤	٥	٥٨,١	٠	٧٢	٢٨	٦٦,٢	١	٥١	٤٩	٥٧,٢	١	٧٣	٢٦
المدخلات الأساسية																				
الاستثمار	٥٥	٠	٨٢	١٨	٥٢	٠	٩٣	٧	٥٥,٦	٠	٨٠	٢٠	٥٤,٩	٠	٨٢	١٨	٥٤,٤	١	٨٢	١٧
التشغيل	٥٤	٤	٧٧	١٩	٥٢	٣	٨٥	١٢	٥٤,٠	٤	٧٦	١٩	٥٢,٢	٣	٨٦	١١	٥٠,٥	٣	٩٢	٥

١. تمثل الأرقام نسبة إجمالي الورد - مجموع الورد بأعلى، ثابت، وأقل قد تختلف عن المائة نتيجة للتعبئة.
٢. مملو المتوسط البسيط المؤشرات المتغيرات، للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر الملحق.

جدول ٥٥: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة شركات العينة (أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٤)

المؤشر	قطاع الوساطة المالية		قطاع الاتصالات		قطاع النقل		قطاع السياحة		قطاع التشييد والبناء		قطاع الصناعة التحويلية	
	نسبة مئوية المؤشر ^٢	أعلى / أقل	نسبة مئوية المؤشر ^٢	أعلى / أقل	نسبة مئوية المؤشر ^٢	أعلى / أقل	نسبة مئوية المؤشر ^٢	أعلى / أقل	نسبة مئوية المؤشر ^٢	أعلى / أقل	نسبة مئوية المؤشر ^٢	أعلى / أقل
النمو الاقتصادي	٥٥	١٩	٤٧	٣٤	٥٤	١٨	٥٤	١٨	٥٤	١٨	٥٤	١٨
نشاط الأعمال	٥٥	١٩	٤٧	٣٤	٥٤	١٨	٥٤	١٨	٥٤	١٨	٥٤	١٨
الإنتاج	٥٥	١٩	٤٧	٣٤	٥٤	١٨	٥٤	١٨	٥٤	١٨	٥٤	١٨
المبيعات المحلية	٥٧	٢٤	٤٢	٤٢	٥٤	١٩	٥٢	٣٠	٥٣	٢٣	٤٥	٣٣
الصادرات	٥٠	٠	١٠٠	٠	٥٦	٠	٨٠	٢٠	٤٦	٢٢	٢٤	٢٤
المخزون	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	٥١	١٠	٧٧	١٣	٥٤	٧	٧١	٢١	٤٩	١٣	٧٨	٩
الأسعار	٥٣	٠	٨٩	١١	٥٥	٠	٨٢	١٨	٥٢	٢	٨٧	١١
أسعار المنتجات النهائية	٣٥	٠	٥٣	٤٧	٣٣	٤	٤٤	٥٢	٣٩	٠	٦٤	٣٦
أسعار المدخلات الوسيطة	٥٢	٣	٨٧	١٠	٥٠	٤	٩٣	٤	٥٢	٠	٩٣	٧
مستوى الأجور	٥٥	٠	٨٢	١٨	٥٤	٠	٨٥	١٥	٥٢	٤	٨٣	١٣
الاستثمار	٤٩	٨	٨٥	٦	٤٧	١٨	٧٥	٧	٤٧	١٧	٨٠	٤
التشغيل	٤٩	٨	٨٥	٦	٤٧	١٨	٧٥	٧	٤٧	١٧	٨٠	٤

المؤشر	قطاع الوساطة المالية		قطاع الاتصالات		قطاع النقل		قطاع السياحة		قطاع التشييد والبناء		قطاع الصناعة التحويلية	
	نسبة مئوية المؤشر ^٢	أعلى / أقل	نسبة مئوية المؤشر ^٢	أعلى / أقل	نسبة مئوية المؤشر ^٢	أعلى / أقل	نسبة مئوية المؤشر ^٢	أعلى / أقل	نسبة مئوية المؤشر ^٢	أعلى / أقل	نسبة مئوية المؤشر ^٢	أعلى / أقل
النمو الاقتصادي	٣١	٥٨	٣٤	٨	٣٦	٥٠	٣٩	١١	٢٥	٦٩	٣٠	٢
نشاط الأعمال	٣١	٥٨	٣٤	٨	٣٦	٥٠	٣٩	١١	٢٥	٦٩	٣٠	٢
الإنتاج	٧٣	٦	٧٧	٦١	٦٢	١١	٤٣	٤٦	٦٤	٧	٤٤	٤٨
المبيعات المحلية	٧٣	٧	٧٨	٦١	٦٠	١١	٤٨	٤١	٥٩	٨	٥٥	٣٧
الصادرات	٦٠	٠	٦٧	٣٣	٦٣	٠	٦٠	٤٠	٦٤	٣	٥٢	٤٥
المخزون	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	٥٢	٠	٩٢	٨	٥٦	٠	٧٩	٢١	٥٣	٠	٨٧	١٣
الأسعار	٥١	٠	٩٥	٥	٥٥	٤	٧٥	٢١	٥٤	٢	٨١	١٧
أسعار المنتجات النهائية	٤٤	٢	٧٦	٣٣	٤١	٨	٥٦	٣٦	٤٠	٠	٦٦	٢٤
أسعار المدخلات الوسيطة	٦٥	٢	٥٠	٤٨	٦٧	٠	٥٠	٥٠	٦٩	٠	٤٤	٥٦
مستوى الأجور	٥١	٠	٩٥	٥	٥٥	٤	٧٥	٢١	٥٤	٢	٨١	١٧
الاستثمار	٥١	٠	٩٨	٢	٥٦	٠	٧٧	٣٣	٥٥	٠	٨٣	١٧
التشغيل	٥٣	٠	٨٩	١١	٥٤	٤	٧٩	١٨	٥٢	٧	٨٠	١٧

جدول ٥٦: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء المتوقع لكافة شركات العينة (يناير-مارس ٢٠١٥)

المؤشر	قطاع الوساطة المالية		قطاع الاتصالات		قطاع النقل		قطاع السياحة		قطاع التشييد والبناء		قطاع الصناعة التحويلية	
	نسبة مئوية المؤشر ^٢	أعلى / أقل	نسبة مئوية المؤشر ^٢	أعلى / أقل	نسبة مئوية المؤشر ^٢	أعلى / أقل	نسبة مئوية المؤشر ^٢	أعلى / أقل	نسبة مئوية المؤشر ^٢	أعلى / أقل	نسبة مئوية المؤشر ^٢	أعلى / أقل
النمو الاقتصادي	٣١	٥٨	٣٤	٨	٣٦	٥٠	٣٩	١١	٢٥	٦٩	٣٠	٢
نشاط الأعمال	٣١	٥٨	٣٤	٨	٣٦	٥٠	٣٩	١١	٢٥	٦٩	٣٠	٢
الإنتاج	٧٣	٦	٧٧	٦١	٦٢	١١	٤٣	٤٦	٦٤	٧	٤٤	٤٨
المبيعات المحلية	٧٣	٧	٧٨	٦١	٦٠	١١	٤٨	٤١	٥٩	٨	٥٥	٣٧
الصادرات	٦٠	٠	٦٧	٣٣	٦٣	٠	٦٠	٤٠	٦٤	٣	٥٢	٤٥
المخزون	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	٥٢	٠	٩٢	٨	٥٦	٠	٧٩	٢١	٥٣	٠	٨٧	١٣
الأسعار	٥١	٠	٩٥	٥	٥٥	٤	٧٥	٢١	٥٤	٢	٨١	١٧
أسعار المنتجات النهائية	٤٤	٢	٧٦	٣٣	٤١	٨	٥٦	٣٦	٤٠	٠	٦٦	٢٤
أسعار المدخلات الوسيطة	٦٥	٢	٥٠	٤٨	٦٧	٠	٥٠	٥٠	٦٩	٠	٤٤	٥٦
مستوى الأجور	٥١	٠	٩٥	٥	٥٥	٤	٧٥	٢١	٥٤	٢	٨١	١٧
الاستثمار	٥١	٠	٩٨	٢	٥٦	٠	٧٧	٣٣	٥٥	٠	٨٣	١٧
التشغيل	٥٣	٠	٨٩	١١	٥٤	٤	٧٩	١٨	٥٢	٧	٨٠	١٧

^١ تمثل الأرقام نسبة إجمالي الرودود، مجموع الرودود داخل، ثابت، وأقل قد تختلف من العائة نتيجة التقريب.
^٢ مساو للموسم البسيط لمؤشرات المتغيرات، الاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر الملحق.